

GOV/2003/40
Date: 6 June 2003

Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي
البند الفرعي ٧(ب) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2003/32)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

١- في اجتماع مجلس المحافظين المعقود في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ قدم المدير العام تقريرا عن المناقشات الجارية مع جمهورية إيران الإسلامية (التي ستدعى فيما يلي إيران) بشأن عدد من القضايا الرقابية التي لزم إيضاحها والإجراءات التي لزم اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المبرم بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (اتفاق الضمانات)^(١). ويقدم هذا التقرير مزيدا من المعلومات عن طبيعة القضايا الرقابية المعنية والإجراءات التي يلزم اتخاذها؛ كما يصف التطورات التي طرأت في هذا الصدد منذ آذار/مارس. ولا تتناول هذه الوثيقة الحالية مزيدا من التبليغ العام عن تنفيذ الضمانات في إيران وإنما يتم ذلك في تقارير تنفيذ الضمانات^(٢).

باء- التطورات التي طرأت مؤخرا

٢- في الدورة العادية لمؤتمر عام الوكالة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعلن سعادة السيد ر. أغازادة - نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية- أن إيران "تشرع في خطة طويلة الأجل لبناء محطات قوى نووية تبلغ قدرتها الإجمالية ٦٠٠٠ ميغاواط كهربائي في غضون عقدين من الزمن". وأعلن أيضا أن مثل هذا المشروع الضخم يتطلب "تخطيطا شاملا ومسبقا جدا في عديد من مجالات التكنولوجيا النووية، مثل دورة الوقود والأمان والتصرف في النفايات".

(١) بدأ نفاذ اتفاق الضمانات، الوارد في الوثيقة INFCIRC/214، في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤.

(٢) ظلت الوكالة تطبق الضمانات على طائفة من المرافق في إيران منذ منتصف السبعينات بمقتضى اتفاق الضمانات الخاص بها. ويتضمن مرفق هذا التقرير قائمة المرافق الخاضعة للضمانات.

٣- وأثناء المؤتمر العام التقى المدير العام مع نائب الرئيس والتمس تأكيدا من إيران بشأن ما إذا كانت تعكف على بناء مرفق ضخ تحت الأرض يتعلق بالقطاع النووي في ناتانز ومصنع لإنتاج الماء الثقيل في أراك، حسبما تردد في وسائل الإعلام في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقدم نائب الرئيس بعض المعلومات عن اعتزام إيران المضي في تطوير دورتها الخاصة بالوقود النووي؛ ووافق على أن يزور المدير العام، بصحبة خبراء رقابيين، الموقعين في وقت لاحق من عام ٢٠٠٢، وعلى إجراء مناقشة مع السلطات الإيرانية أثناء تلك الزيارة بشأن خطط إيران التطويرية النووية.

٤- وكان الموعد الأصلي لزيارة إيران هو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛ لكن هذه الزيارة تمت في نهاية المطاف في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد سحب المدير العام في هذه الزيارة كل من نائب المدير العام لشؤون الضمانات ومدير شعبة عمليات الضمانات (باء).

٥- وأثناء تلك الزيارة أبلغت إيران المدير العام بأمر برنامجها المتعلق بإثراء اليورانيوم، الذي قيل في وصفه إنه يتضمن مرفقين جديدين يقعان في ناتانز؛ ألا وهما مصنع تجريبي لإثراء الوقود أوشك العمل في تشييده على الاكتمال، ومصنع تجاري ضخم لإثراء الوقود جار تشييده أيضا. وللمرة الأولى تم، أثناء تلك الزيارة، إعلان الوكالة بشأن هذين المرفقين؛ وفي هذا التوقيت استطاع المدير العام زيارة كلا المرفقين. وأكدت إيران أيضا أن مصنع إنتاج الماء الثقيل^(٣)، المشار إليه في الفقرة ٣ آنفا، جار تشييده في أراك.

٦- وأثناء الزيارة قبل للمدير العام إن إيران ستقبل إدخال تعديلات على "ترتيباتها الفرعية"، حسبما طالب مجلس المحافظين في عام ١٩٩٢^(٤)؛ الأمر الذي سيقضي من الآن فصاعدا تقديم معلومات تصميمية مبكرة بشأن المرافق الجديدة وبشأن التعديلات التي تجرى على المرافق القائمة، وكذلك تقديم معلومات مبكرة عن الأماكن الجديدة التي تقع خارج المرافق ويشيع فيها استخدام مواد نووية (الأماكن الواقعة خارج المرافق). وتم تأكيد ذلك للوكالة في رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (أنظر الفقرة ١٥ أدناه).

٧- وعلاوة على ذلك واستجابة لاستفسار الوكالة بشأن عمليات نقل معينة لمواد نووية إلى إيران، لم تؤكد الدولة الموردة إلا مؤخرا استجابة لاستفسارات الوكالة المتكررة، أفرت إيران بأنها استلمت في عام ١٩٩١ كمية من اليورانيوم الطبيعي لم يسبق لها أن قدمت تقارير عنها إلى الوكالة؛ وهي على شكل سادس فلوريد اليورانيوم (١٠٠٠ كجم)، ورابع فلوريد اليورانيوم (٤٠٠ كجم) وثاني أكسيد اليورانيوم (٤٠٠ كجم)، وهي مخزنة حاليا في مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض التي تقع في مركز طهران البحثي النووي والتي لم يسبق الإعلان عنها. كما أبلغت إيران الوكالة بأنها قامت في عام ٢٠٠٠ بتحويل معظم كمية رابع فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم، وذلك في مختبرات جابر بن حيان. وبعد ذلك أكدت إيران هذه المعلومة في رسالة منفصلة بعثت بها إلى الوكالة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(٣) مرافق إنتاج الماء الثقيل ليست مرافق نووية خاضعة لاتفاقيات الضمانات الشاملة المعقودة بموجب معاهدة عدم الانتشار، ومن ثم لا يلزم إعلان الوكالة بشأنها بمقتضى تلك الاتفاقيات.

(٤) الوثيقة GOV/2554/Att.2/Rev.2؛ الفقرات ٧٤-٧٦ من المحضر GOV/OR/777.

٨- وأثناء المناقشات التي دارت في إيران في شباط/فبراير بين نائب المدير العام لشؤون الضمانات والسلطات الإيرانية أشارت الوكالة إلى معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة تفيد باحتمال وجود أنشطة إثراء تنفذ في الورشة التابعة لشركة قالاوي الكهربائية في طهران. وأقرت السلطات الإيرانية بأن الورشة قد استخدمت في إنتاج مكونات طرد مركزي، لكنها أفادت بعدم تنفيذ أي عمليات في إطار برنامجها الخاص بتطوير الإثراء بالطرد المركزي تنطوي على استعمال مواد نووية، لا في شركة قالاوي الكهربائية ولا في أي مكان آخر في إيران. وأوضحت السلطات الإيرانية أن جميع الاختبارات أجريت بواسطة دراسات محاكاة. وفي حين أن مرافق إنتاج مكونات الطرد المركزي ليست مرافق نووية يلزم الإعلان عنها للوكالة بموجب اتفاق الضمانات الخاص بإيران والمعقود في إطار معاهدة عدم الانتشار طولبت إيران، على ضوء سياستها المعلنة بشأن الشفافية، بأن تسمح للوكالة بزيارة الورشة المذكورة وبأخذ عينات بيئية منها من أجل مساعدة الوكالة على التحقق من إعلان إيران وعلى تأكيد عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. إلا أن هذا الطلب رفض في البداية. فقد أوضحت السلطات الإيرانية للوكالة أن إيران تعتبر مثل هذه الزيارات، وعملية أخذ العينات البيئية الملتزمة، أمورا غير إلزامية إلا عند وجود بروتوكول إضافي نافذ. غير أن السلطات الإيرانية عادت بعد ذلك فوافقت على السماح بمعينة الورشة (حيث اقتصر السماح بهذه المعينة على أجزاء محدودة من المكان في آذار/مارس ثم شمل الورشة كلها في أيار/مايو)؛ وفي الأونة الأخيرة أوضحت تلك السلطات أنها ستنتظر في السماح بأخذ عينات بيئية أثناء الزيارة المقرر أن يقوم بها خبراء الوكالة المختصون بالإثراء إلى إيران في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (أنظر الفقرة ١١ أدناه).

٩- وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أحيلت إلى إيران قائمة تضم استفسارات وطلبات استيضاح إضافية بشأن برامجها المتعلقة بالإثراء بواسطة الطرد المركزي والليزر وبشأن برنامجها المتعلق بالماء الثقيل؛ وطولبت بتقديم رد كتابي. وقد ورد رد كتابي من إيران في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ وستعمل الوكالة على متابعة محتوياته مع السلطات الإيرانية.

١٠- وفي رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ أبلغت إيران الوكالة لأول مرة باعتمادها تشييد مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل في أراك (المفاعل البحثي الإيراني الذي تبلغ قدرته ٤٠ ميغاواط حراري والمعروف باسم IR-40). كما أبلغت إيران الوكالة بخطتها الرامية إلى البدء في عام ٢٠٠٣ في تشييد مرفق لصنع الوقود في أصفهان.

١١- وأثناء اجتماع عقد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ بين نائب الرئيس والمدير العام أعاد المدير العام إبداء طلب الوكالة الأسبق بشأن السماح لها بإرسال مفتشيها لزيارة الورشة التابعة لشركة قالاوي الكهربائية في طهران، وبأخذ عينات بيئية. وأشار المدير العام أيضا إلى اقتراح سبق للوكالة أن قدمته في نيسان/أبريل بشأن قيام فرقة من خبراء الوكالة بزيارة طهران من أجل مناقشة برنامج البحوث التطويرية المتعلقة بالطرد المركزي سعيا وراء تقييم الكيفية التي أمكن بها بلوغ حالة المشروع الحالية بدون استعمال أي مواد نووية أثناء الاختبارات. وقد وافقت إيران على النظر في اقتراح إيفاد بعثة خبراء، ثم وافقت بعد ذلك على إمكانية إيفاد تلك البعثة في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

جيم- تنفيذ الضمانات

١٢- تقضي المادة ٨ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران بأن تقدم إيران إلى الوكالة معلومات "تتعلق بالمواد النووية الخاضعة للضمانات بموجب الاتفاق المذكور وسمات المرافق ذات الصلة بتطبيق الضمانات على هذه المواد".

١٣- وحسبما جاء في الفقرة الفرعية ٣٤ (ج) من اتفاق الضمانات، فإن المواد النووية ذات التكوين والنقاء المناسبين لصنع الوقود أو المناسبين لاثراء تلك المواد بالنظائر، وأية مواد نووية تنتج في مرحلة لاحقة في إطار دورة الوقود النووي، تخضع لجميع الاجراءات الرقابية المحددة في الاتفاق. وتشمل تلك الاجراءات، في جملة أمور، متطلبات تقضي بأن تبلغ ايران الوكالة بالتغيرات التي تطرأ على رصيد المواد النووية عن طريق تقديم تقارير عن تغيرات الرصيد^(٥). وهناك تغييرات معينة في الرصيد تقتضي تقديم تقارير اضافية. وتشمل هذه التغييرات استيراد مواد نووية بكميات تتجاوز كيلوغراما واحدا فعلا، وهي الحالة التي تقتضي، وفقا للمادة ٩٥ من اتفاق الضمانات، ابلاغ الوكالة بشأنها قبل الاستيراد.

١٤- ومن أجل تمكين الوكالة من التحقق من الرصيد ومن تدفق المواد النووية، مطلوب من ايران أيضا أن تقدم معلومات تصميمية عن المرافق (حسبما هي محددة في المادة ٩٨- طاء من اتفاق الضمانات الخاص بايران)، وكذلك معلومات عن أماكن واقعة خارج المرافق. وبمقتضى المادة ٤٢ من اتفاق الضمانات الخاص بايران، يتعين تحديد الحد الزمني لتقديم المعلومات التصميمية عن مرافق نووية جديدة في إطار الترتيبات الفرعية، لكن يتعين تقديمها في أي حال من الأحوال "في أبكر وقت ممكن قبل إدخال المواد النووية الى أي مرفق جديد". وتقتضى المادة ٤٩ بتقديم معلومات عن الأماكن الواقعة خارج المرافق "بسرعة".

١٥- ويتضمن الجزء العام من الترتيبات الفرعية النافذة، المعقودة مع ايران في الفترة من عام ١٩٧٦ الى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ ما كان يعد، حتى عام ١٩٩٢، نصا معياريا دعا الى تقديم معلومات تصميمية عن أي مرفق جديد الى الوكالة في موعد لا يتجاوز ١٨٠ يوما قبل إدخال المواد النووية الى المرفق المعني، والى تقديم معلومات عن الأماكن الجديدة الواقعة خارج المرافق جنبا الى جنب مع التقرير المتعلق بتسلم المواد النووية في الأماكن الواقعة خارج المرافق. ولما كانت ايران قد قبلت، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، التعديلات التي اقترحت الوكالة ادخالها على الترتيبات الفرعية، فإن الجزء العام من الترتيبات الفرعية يقتضي من ايران حاليا أن تعلم الوكالة بالمرافق النووية الجديدة وبالتعديلات التي تطرأ على المرافق القائمة وذلك من خلال تقديم معلومات تصميمية أولية حال اتخاذ القرار اللزم بشأن التشييد أو ترخيص التشييد أو التعديل، وأن تقدم الى الوكالة معلومات تصميمية اضافية حالما تطرأ. ويتعين تقديم المعلومات في وقت مبكر من مراحل تحديد المشروع، والتصميم الأولي، والتشييد، والادخال في الخدمة.

جيم-١- المواد النووية المستوردة

١٦- يعد سادس فلوريد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وثاني أكسيد اليورانيوم التي استوردتها ايران في عام ١٩٩١، مواد خاضعة، حسبما هو منصوص في المادة ٣٤(ج) من اتفاق الضمانات الخاص بايران، لجميع الاجراءات الرقابية المحددة في الاتفاق؛ بما في ذلك، على وجه الخصوص، اشتراط تقديم تقارير عن التغيرات في الرصيد. ولذا فإن ايران كانت ملزمة بأن تقدم تقريرا عن استيراد المواد المعنية في وقت الاستيراد. كما كانت ايران ملزمة بأن تقدم تقريرا

(٥) تشمل التغيرات في الرصيد، حسبما جاء تعريفها في المادة ٩٨-ياء من اتفاق الضمانات الخاص بايران، على سبيل المثال، عمليات الاستيراد والتصدير، وعمليات التسلم والشحنات الداخلية، ونتاج المواد النووية في أي مفاعل، وفقد المواد النووية بسبب تحولها الى عناصر أخرى أو الى نظائر نتيجة تفاعلات نووية، وحالات الفقد العرضي لمواد نووية، وتوليد نفايات ناجمة عن المعالجة يرتأى أنها غير قابلة للاستخلاص في الوقت الحاضر ولكنها تكون مخزونة.

عن المعلومات التصميمية في أسرع وقت ممكن قبل إدخال المواد النووية الى المرفق المتسلم، وأن تبرم ملحق مرفق فيما يتعلق بذلك المرفق.

١٧- وقد أعلنت ايران، في رسالتها المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ التي أكدت فيها تسلمها المواد المعنية، أنه حسب تفسيرها للمادة ٣٤(ج) والمادة ٩٥ من اتفاق الضمانات لم يكن لازماً تقديم أي تقرير الى الوكالة في ذلك الصدد حيث لم يتجاوز إجمالي كمية اليورانيوم كيلوغراما واحدا فعلا. بيد أنه، وحسبما أشير في الفقرة ١٣ أعلاه، يجب تقديم تقرير الى الوكالة عن جميع المواد المشار اليها في الفقرة ٣٤(ج) من اتفاق الضمانات. أما المادة ٩٥ فإنها تفرض اشتراطا إضافيا فحسب، وهو المتعلق بالتبليغ المسبق، فيما يخص عمليات استيراد المواد التي تتجاوز كمياتها كيلوغراما واحدا فعلا.

١٨- وقدمت ايران، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تقريرا عن التغييرات في الرصيد فيما يتعلق باستيراد المواد النووية، كما قدمت، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، معلومات تصميمية أولية تتعلق بمختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض حيث يجري خزن معظم المواد في الوقت الراهن.

جيم-١-١- معالجة سادس فلوريد اليورانيوم

١٩- أعلنت السلطات الايرانية أنه لم تجر معالجة سادس فلوريد اليورانيوم المستورد، وأنه لم يجر على وجه التحديد استخدامه في أية اختبارات متعلقة بالاثراء أو اختبارات للطرد المركزي أو سواها من الاختبارات. وفي شباط/فبراير، عرضت على الوكالة أسطوانة سادس فلوريد اليورانيوم الكبيرة وأسطوانتا سادس فلوريد اليورانيوم الصغيرتان، المعلن أنها تحتوي على سادس فلوريد اليورانيوم المستورد. وقد أتاحت هذه الأسطوانات لأغراض الوكالة التحقيقية في مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض، في آذار/مارس، في الوقت الذي أوضحت فيه سلطات الدولة، بعد أن لاحظ مفتشو الوكالة أن إحدى الأسطوانتين الصغيرتين كانت أخف وزنا مما أعلن عنه، أن كمية صغيرة من سادس فلوريد اليورانيوم (١٩٩ كيلوغرام) قد فقدت بسبب تسربات في الصمامات الموجودة في الأسطوانتين الصغيرتين. وقيل أثناء الزيارة التي تمت فيما بعد، في نيسان/أبريل، بأن التسربات لم تلاحظ إلا قبل عام من ذلك. وسوف يستكمل التقييم النهائي عندما يتم أخذ عينات للاختبار المتلف، ويتم تحليل عينات بيئية، وتتم دراسة الوثائق الداعمة المقدمة من جانب المشغل.

جيم-٢-١- معالجة رابع فلوريد اليورانيوم

٢٠- أبلغت ايران الوكالة أن معظم كمية رابع فلوريد اليورانيوم المستوردة قد تم تحويلها الى معدن اليورانيوم في مختبرات جابر بن حيان. وعلى الرغم من أن معدات عملية التحويل قد تم تفكيكها وخزنها في حاوية (شاهدتها الوكالة خلال زيارة شباط/فبراير)، فإن ايران تعمل حاليا على تجديد ذلك الجزء من المرفق كمختبر لمعالجة معدن اليورانيوم. وقد عرض معدن اليورانيوم، مع بقية كمية رابع فلوريد اليورانيوم والنفايات ذات الصلة، على الوكالة للتحقق منها. وسيجرى التقييم النهائي عندما تصبح نتائج التحليل المتلف متاحة وعندما يتم فحص الوثائق الداعمة المقدمة من مشغل المرفق. وما زالت هناك حاجة الى فهم دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النووي الايرانية المعلنة فهما تاما لأن مفاعلاتها للماء الخفيف لا تتطلب معدن اليورانيوم للوقود كما لا تتطلب مفاعلاتها المرتقبة للماء الثقيل.

جيم- ١- ٣- معالجة ثاني أكسيد اليورانيوم

٢١- أبلغت إيران الوكالة، أثناء المناقشات في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أن جزءاً من كمية ثاني أكسيد الكربون المستوردة قد استخدم في مختبر جابر بن حيان لاختبار عمليات تنقية اليورانيوم وتحويله. وشملت التجارب تذيب ثاني أكسيد اليورانيوم بواسطة حمض النتريك واستخدام محلول نترات اليورانيل الناتج لاختبار عمود نبضي وعمليات انتاج كربونات يورانيل الأمونيوم من أجل مرفق تحويل اليورانيوم، وهو مرفق تم اعلانه للوكالة في عام ٢٠٠٠ ويجري بناؤه حالياً في أصفهان. وفي نيسان/أبريل، رداً على استفسارات الوكالة، أبلغت السلطات الإيرانية الوكالة بأن جزءاً من كمية ثاني أكسيد اليورانيوم قد استخدم أيضاً في تجارب انتاج النظائر، بما في ذلك التشعيع غير المعطن لكميات صغيرة من ثاني أكسيد اليورانيوم في المفاعل البحثي في طهران. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت السلطات الإيرانية الوكالة بأن كمية صغيرة أخرى من ثاني أكسيد اليورانيوم قد استخدمت في قريصات لاختبار العمليات الكيميائية في مرفق انتاج نظائر الموليبدنيوم واليود والزينون المشعة. وعرض ثاني أكسيد اليورانيوم غير المستخدم على الوكالة للتحقق منه في مختبرات جابر بن حيان.

٢٢- ومعظم كمية ثاني أكسيد اليورانيوم المستخدمة في التجارب المتصلة بمرفق تحويل اليورانيوم عرض على الوكالة للتحقق منه على شكل نفايات سائلة في أصفهان؛ أما بقية النفايات فقد تم التخلص منها في مكان بالقرب من مدينة "قم" ولا يمكن التحقق منها. ويجري بحث أماكن تواجد كربونات يورانيل الأمونيوم المنتجة أثناء التجارب المتصلة بمرفق تحويل اليورانيوم. والتقييم النهائي لعملية الحصر سينجز عندما تصبح نتائج التحليل المتلف متاحة ويتم فحص الوثائق الداعمة المقدمة من مشغل المرفق.

٢٣- وفيما يخص تجارب انتاج النظائر، فقد ذكرت إيران أن كميات صغيرة من ثاني أكسيد اليورانيوم المستورد قد تم تحضيرها لأجسام مستهدفة في مختبرات جابر بن حيان، وتم تشعيها في المفاعل البحثي في إيران، وأرسلت إلى مختبر تابع لمرفق انتاج نظائر الموليبدنيوم واليود والزينون في طهران لفصل اليود-١٣١ في خلية مدرة بالريصاص. وأبلغت إيران الوكالة بأن بقية النفايات النووية قد تم تصيلها ثم نقلها في نهاية المطاف إلى موقع للتخلص من النفايات في أناراك. وقام مشغلو مفاعل طهران البحثي ومرفق انتاج النظائر المشعة (MIX) بتوفير الوثائق الداعمة، التي يجري فحصها حالياً. وما زالت الوكالة تنتظر المعلومات التصميمية المحدثة ذات الصلة بالنسبة لهذين المرفقين. وهناك خطط موضوعة لزيارة موقع النفايات في أناراك في حزيران/يونيه.

٢٤- وفيما يتعلق بثاني أكسيد اليورانيوم من أجل اختبار العمليات الكيميائية في مرفق النظائر المشعة (MIX)، فإن المواد بما فيها النفايات الناتجة، قد عرضت على الوكالة للتحقق منها في مختبرات جابر بن حيان. وسينجز التقييم النهائي عندما تصبح نتائج التحليل المتلف متاحة ويتم فحص الوثائق الداعمة المقدمة من مشغل المرفق.

جيم- ٢- برنامج اثرات اليورانيوم

٢٥- أبلغ نائب الرئيس الوكالة، أثناء زيارة المدير العام في شباط/فبراير، بأن ما يزيد على ١٠٠، من نحو ١٠٠٠ كسوة طاردة مركزية، قد تم تركيبها فعلاً في مصنع تجربي، وأن بقية الطاردات المركزية سيتم تركيبها بنهاية السنة، كما أبلغ نائب الرئيس الوكالة بأن مرفق الاثرات على نطاق تجاري، الذي يخطط له أن يحتوي على ٥٠٠٠٠ طاردة مركزية، ليس من المتوقع أن يحصل على مواد نووية في المستقبل القريب.

٢٦- وقد علمت الوكالة أن مصنع الاثراء التجريبي من المزمع أن يبدأ تشغيله في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، باختبارات آلة مفردة في أول الأمر، ثم بأعداد متزايدة من الطاردات المركزية. وقد أبلغت السلطات الايرانية الوكالة أيضا بأن مصنع الاثراء على نطاق تجاري من المزمع أن تبدأ في تلقي طاردات مركزية في أوائل عام ٢٠٠٥، بعد الاستيثاق من تصميمه عن طريق اختبارات ستجرى في محطة الاثراء التجريبي. وقد ذكرت ايران أيضا أن الأعمال التصميمية والبحثية والتطويرية، التي استهلقت قبل خمس سنوات تقريبا، تقوم على أساس عمليات نمذجة ومحاكاة واسعة النطاق، بما فيها اختبارات دَوَّارات الطاردات المركزية بالغاز الكامل وبدونه، وأن اختبارات الدَوَّارات التي تمت في حرم جامعة أمير خبير وهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في طهران أجريت بدون مواد نووية.

٢٧- وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، قامت ايران بتوفير معلومات تصميمية أولية عن مرافق الاثراء الجاري بناؤها في ناتانز، تقوم الوكالة بفحصها في الوقت الحاضر. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٣، قام مفتشو الوكالة بزيارة المرافق في ناتانز ثلاث مرات للتحقق من المعلومات التصميمية وأخذ عينات بيئية في مصنع الاثراء التجريبي. وأخذت الدفعة الأولى من العينات البيئية والمتعلقة بالتحليل المتلف في عدد من الأماكن. ومن المتوقع أخذ عينات اضافية في المستقبل القريب. وقد تعاونت ايران مع الوكالة في هذا الصدد. وقدمت الوكالة الى السلطات الايرانية نهجا رقابيا يخص مصنع الاثراء التجريبي.

٢٨- وكما ذكر أعلاه، قدمت الوكالة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عددا من الاستفسارات المتعلقة بالبحث التطويري الايراني بشأن الطاردات المركزية، بما في ذلك التسلسل الزمني لبرنامج الاثراء بغية تقييم جملة أمور، منها اعلان ايران بأنه قد وُضع بدون اجراء اختبار للطاردات المركزية بغاز معالجة سادس فلوريد اليورانيوم. وطرحَت الوكالة تساؤلات وشواغل مماثلة فيما يتعلق بانتاج ثاني أكسيد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم على نطاق واسع، الذي قيل انه قد أنشئ بدون أي اختبار، حتى على نطاق صغير، للعمليات الرئيسية.

٢٩- وتستقصي الوكالة أيضا في برنامج ايران الليزري. وقد اعترفت ايران بوجود برنامج مهم بشأن الليزر، وقام مفتشو الوكالة بزيارة بعض الأماكن التي قيل انها مشاركة في ذلك البرنامج. بيد أن ايران ذكرت أنه ليس هناك اثراء فيما يتصل بالأنشطة الليزرية.

جيم-٣- البرنامج الخاص بالماء الثقيل

٣٠- وفقا للمعلومات المقدمة من السلطات الايرانية (أنظر القسم باء أعلاه)، يتكون البرنامج الايراني الخاص بمفاعلات الماء الثقيل من محطة انتاج الماء الثقيل الجاري حاليا بناؤها في أراك؛ والمفاعل IR-40 البالغة قدرته ٤٠ ميغاواط حراري، المزمع بناؤه بحيث يبدأ في أراك في عام ٢٠٠٤؛ ومصنع إنتاج الوقود في اصفهان، المزمع بناؤه في عام ٢٠٠٣ ثم ترخيصه في عام ٢٠٠٦ وبدء تشغيله في عام ٢٠٠٧.

٣١- والأغراض المعلنة فيما يخص المفاعل IR-40، الذي سيستخدم وقود ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل (كمبرد ومهدئ على السواء) تتمثل في البحث التطويري للمفاعلات، وانتاج النظائر المشعة والتدريب. والغرض المعلن من مصنع إنتاج الوقود يتمثل في صنع مجمعات الوقود للمفاعل IR-40 ولمحطة بوشهر للقوى النووية.

دال- الاستنابات والتقييم الأولي

٣٢- فشلت ايران في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها فيما يتعلق بالابلاغ عن المواد النووية، ومعالجة تلك المواد واستعمالها في وقت لاحق، والاعلان عن المرافق التي تم فيها تخزين المواد ومعالجتها. ويمكن تلخيص حالات الفشل هذه، والاجراءات التي اتُخذت حتى الآن لتصحيحها، على النحو التالي:

(أ) عدم الاعلان عن استيراد اليورانيوم الطبيعي في عام ١٩٩١، ونقله في وقت لاحق لمواصلة معالجته.

في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدمت ايران تقارير عن التغيير في الرصيد بشأن استيراد ثاني أكسيد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم. وما زال يتعين على ايران أن تقدم تقارير عن التغيير في الرصيد بشأن نقل المواد لمواصلة معالجتها واستعمالها.

(ب) عدم الاعلان عن الأنشطة التي تنطوي على معالجة اليورانيوم الطبيعي المستورد واستعماله في وقت لاحق، بما في ذلك انتاج المواد النووية وفوقها، عند الاقتضاء، وانتاج ونقل النفايات الناتجة عنها.

اعترفت ايران بانتاج معدن اليورانيوم ونترات اليورانيل وكربونات يورانيل الأمونيوم وأقراص ثاني أكسيد اليورانيوم ونفايات اليورانيوم. وما زال يتعين على ايران أن تقدم تقارير عن التغييرات في تلك الأرصدة.

(ج) عدم الاعلان عن المرافق التي تم فيها استلام تلك المواد (بما فيها النفايات) وخبزها ومعالجتها.

في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، قدمت ايران معلومات تصميمية أولية عن مرفق مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض. وأبلغت ايران الوكالة بالأمكان التي تمت فيها المعالجة غير المعلنة لليورانيوم الطبيعي المستورد (مفاعل طهران البحثي TRR ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية)، وسمحت بمعاينة تلك الأماكن. كما منحت الوكالة حق معاينة مرفق خزن النفايات في "أصفهان"، وأوضحت أنه سيُسمح بمعاينة أناراك، بالإضافة الى موقع التخلص من النفايات في "قم".

(د) عدم تقديم معلومات تصميمية مستوفاة في التوقيت المناسب بشأن مرفق انتاج نظائر الموليبيدينوم واليود والزيرون المشعة MIX ومفاعل طهران البحثي TRR.

وافقت ايران على تقديم معلومات تصميمية مستوفاة بشأن هذين المرفقين.

(هـ) عدم تقديم معلومات في التوقيت المناسب عن خزن النفايات في "أصفهان" وفي أناراك.

أبلغت إيران الوكالة بالأماكن التي تم فيها خزن النفايات أو طرحها. كما منحت الوكالة حق معاينة مرفق خزن النفايات في "أصفهان"، وأوضحت أنه سيُسمح بمعاينة أناراك.

٣٣- ورغم أن كميات المواد النووية المعنية ليست ضخمة^(١)، وأنه سيلزم إجراء مزيد من المعالجة للمواد قبل أن تصبح مناسبة للاستعمال كمكون المواد الانشطارية في أجهزة التفجير النووية، فإن عدد حالات الفشل من جانب إيران في الإبلاغ عن المواد والمرافق والأنشطة المعنية في توقيت مناسب، على النحو الذي يلزمها بها اتفاق الضمانات الخاص بها، هو أمر مثير للقلق. وفي حين أن إيران في سبيلها إلى معالجة حالات الفشل هذه، فإن عملية التحقق من صحة واكتمال الاعلانات الإيرانية ما زالت جارية.

٣٤- وتواصل الوكالة متابعة المسائل غير المحسومة من خلال عدة وسائل من بينها ما يلي:

(أ) استكمال تحليل أدق يجريه خبراء للبحوث التطويرية التي تقوم بها إيران فيما يتعلق بإنشاء قدرات للاتراء. وسوف يقتضي ذلك أن تقدم إيران سرداً تاريخياً كاملاً لجهودها في مجال الاتراء بالطرد المركزي وبالليزر، شاملاً على الأخص وصفاً لجميع أنشطة البحوث التطويرية التي تم الاضطلاع بها قبل إنشاء مرافق ناتانز. وطبقاً لما وافقت عليه إيران، فإن هذه العملية ستشمل أيضاً إجراء مناقشات في إيران بين السلطات الإيرانية وخبراء الاتراء التابعين للوكالة بشأن برنامج الاتراء الخاص بإيران، وإيفاد خبراء من الوكالة إلى المرافق قيد الإنشاء في ناتانز وغيرها من الأماكن ذات الصلة.

(ب) مواصلة متابعة المعلومات المتعلقة بالادعاءات بشأن الاتراء غير المعلن لمواد نووية، بما في ذلك على الأخص ما تقوم به شركة قالاوي الكهربائية. وسوف يتطلب ذلك السماح للوكالة بأخذ عينات بيئية خلال الحلقة العملية التي ستُعقد هناك.

(ج) توجيه مزيد من الاستفسارات حول دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النووي في إيران.

(د) توجيه مزيد من الاستفسارات حول برنامج إيران المتعلق باستعمال الماء الثقيل، بما في ذلك إنتاج الماء الثقيل وتصميم وتشبيد مفاعلات الماء الثقيل.

٣٥- ولقد شجع المدير العام إيران مراراً على عقد بروتوكول اضافي؛ ذلك لأن عدم عقد مثل هذه البروتوكولات والعمل على انفاذها يحد من قدرة الوكالة على أن تقدم تأكيدات موثوقة بعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة. وينطبق ذلك بوجه خاص على الدول التي تكون لديها، مثل إيران، أنشطة نووية واسعة وتكنولوجيات متقدمة لدورة الوقود. ومن ثم فإن المدير العام يرى أن انضمام إيران إلى بروتوكول اضافي سيشكل خطوة ذات مغزى إلى الأمام. وسوف يواظب المدير العام على اطلاع المجلس على ما قد يستجد من تطورات بهذا الصدد.

(٦) الكمية الاجمالية للمواد، البالغة نحو ١٨ طن، تحتوي على ٣ ر. كيلو غرام فعال من اليورانيوم. بيد أن هذه الكمية ليست كمية لا يُعتد بها من زاوية قدرة الدولة على الاضطلاع بأنشطة بحثية تطويرية في المجال النووي.

المرفق

قائمة بالمرفق النووية الخاضعة لضمانات الوكالة

المرفق الجديدة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣	حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	المكان
	مفاعل طهران البحثي (TRR)	طهران
	مرفق انتاج نظائر الموليبدنوم واليود والزينون المشعة (مرفق MIX)	
مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض (JHL)		
	محطة بوشهر للقوى النووية (BNPP)	بوشهر
	المفاعل المصدري النيوتروني المصغر (MNSR)	أصفهان
	مفاعل الماء الخفيف دون الحرج (LWSCR)	
	مفاعل الماء الثقيل الصفري القدرة (HWSR)	
	مختبر انتاج الوقود (FFL)	
	مختبر كيمياء اليورانيوم (UCL)	
	مرفق تحويل اليورانيوم (UCF)	
	المفاعل الغرافيتي دون الحرج، أُخرج من الخدمة (GSCR)	
مصنع انتاج الوقود (FMP)		
مصنع اثناء الوقود التجريبي (PFEP)		ناتانز
مصنع اثناء الوقود (FEP)		
المفاعل البحثي النووي الايراني (IR-40)		آراك